فصل بعيد حساس عرفي لازم خاصة عرضي عام جنس نوع

قريب ناطق مفارق خاصة بعيد قريب جسم نام حيوان

حد ناقص الجسم الناطق

جنس بعيد فصل قريب

حد تام الحيوان الناطق

جنس بعيد فصل قريب

الرسم التام كالحيوان الضاحك

جنس قريب خاصة لازمة

الرسم الناقص

الانسان ماشي على قدميه عريض الاظفار بادي البشر مستقيم القامة

ضحاك بالطبع وعلتها المختص بحقيقته وحد فرد وهو الانسان زيد

هذا جسم لانه حجر وكل جسم هذا جسم

هذا فرقية لانه يجمعون البيت لان يجمعون البيت فرية هذا فرقية

هذا حيوان لانه ماشي على قدميه وكل ماشي على قدميه

هذا حيوان هذا حيوان

هذا حيوان لانه ماشي على قدميه وكل ماشي على قدميه

هذا حيوان هذا حيوان

هذا الكتاب يلزم الابتداء

فيه بالبسملة لانه عليه السلام

قال كل امر ذي بال لم يبدء بالبسملة

فهو ابتر وكل شيء شانه كذا لك

يلزم الابتداء بالبسملة هذا الكتاب

يلزم الابتداء فيه بالبسملة

هذا الحديث لا يمكن الاستدلال به

لانها يستلزم الدور والتسلسل

وكل شيء شانه كذا لك يستلزم

الدور والتسلسل هذا

لا يمكن الاستدلال به

لا يمكن الاستدلال به هذا الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره الصبار رباً جنباً
شره وغيره والصلوة والسلام على محمد الذي انشر به شريعته وامره وآله
المخصصين بمن لا يدرك غوره اما بعد فان هذا الكتاب الذي صنفه الشيخ
الامام قدوة الحكماء وسيد الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة
مثواه المسمى بايساغوجي لما كان عسيراً على بعض اخواني متعراً على بعضهم
ميسراً اردت ان اكتب لهما بالتعليم اوراقاً تتيسر بها قهره وتفهم بسره
والله خير المعينين والموفقين فقول ايساغوجي اقول ان للمنطقيين
اصطلاحاً جرى استحضارها كالمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء
من العلوم فمنها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي
النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها
على بيان الدلالة الثلاث وهي المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ
والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء الاخر ولا
هو الدال والدليل والثاني هو المدلول فمن هذا عرف ان الدليل هو
الذي يلزم من العلم به العلم بشيء اخر وكذا عرف ان المدلول هو الامر الذي

من العلم بشئ اخر العلم به والدلالة بنفسها طبيعية ومنفعلة ووضعية
ويراد بالدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ
على المعنى وفيها ثلثة اركان الركن الاول اللفظ الدال على معنى لابد من ان يدل على تمام
ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان
كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة بالتضمن وان
كان الثالث فالدلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل
على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان واذا سميت
هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وقولنا ما هو المراد
من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان
اذا دل على احدهما اي على الحيوان او على الناطق واذا سميت هذه الدلالة
تضمنا لانه يدل على جزء الدال في ضمنه فيكون دالا على جزء ما وضع له ومثال
بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وضعة لكن به واذا سميت
دلالة على الدلالة التزاما لان اللفظ لابد ان يدل على كل امر خارج عنه بل على
الخارج اللازم له وانما قيد قولنا على ما يلازمه بقولنا في الذهن لان اللازم
الخارجي ربما جهلت شرطا لم يتحقق الدلالة التزام بدونها لامتناع

قوله لان العدم كما يلغو لعدم الملزوم يلغو لعدم الازم ايضا اقول وكذا الملزوم لعدم احتياجه الى العلة اه بطلان الازم يستلزم بطلان الملزوم وعلى تقرير احتياجه اليها متروكة لظهوره
والمراد بالازم قوله لم يتحقق لزوم اه وهو الملزوم لو جعلت شرطا لان المتحقق منهم انما هو الشرط ملزوم فاجزاء الازم عفا الله عنه

تحقيق

تحقيق شرط بدون ان يكون الشرط والازم باطلين هكذا الملزوم لان العدم

ادلالة الالتزامية ره ادلالة الازمة اجابة ره

كما يدل على الملك كالبضع التزاما لان ابضع عدم البضع عادة بشرط ان يكون

بضعا مع ان بينهما مغايرة ومعانقة في الخارج قوله ثم اللفظ اما موضوع

المغايرة ره

الخ اقول لما فرغ ره بيان الدلالة الغير شرع في بيان تقسيم اللفظ

فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين موضوع ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء

منه دلالة على جزء معناه كما لا يراد بلفظ انسان عند قولنا الانسان في الدار

جزء معناه او يراد فذلك كقولك رأس زيد حيوان فان لفظ بدن اجزء على جزء

معناه لان المراد بيان علاقات الرأس والحيوان بدن على جسم معين

فان كان الاول فهو موضوع وان كان الثاني فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء

منه دلالة مبتدء على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو

علما والثاني ان يكون له جزء لكن معناه غير ملتفت اليه علما والثالث ان يكون له

جزء وهو ملتفت اليه لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع ان يكون له جزء وهو ملتفت

ودال عليه لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان

معناه يدل على حاجة الانسان مع التشخص قوله والمؤلف الخ

اقول المؤلف ينقسم الى مجاز لانه اما ان يكون تقييد مفهوم

الظاهر انه يقول مفهوم المشترك كثير بينه لان مفهوم مشترك فيه فالافراد مشتركة فيه فتدبر

وهي بيانه منصور في الذهن مانعا عن وقوع الشركة فيه اي في الشركة بين
المفهوم المفرد
جزئيين
الامر المفرد
كثيرين اولا يكون كذلك فان منع تقسم مفهومه من الشركة بالى
الشخصين
كثيرين فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع بها صدقه على كثيرين
او مفهوم زيد وهو هذا الشخص
وان لم يمتنع فقد تصور مفهوم من الشركة بين كثيرين فهو كلي كالانسان
او مفهوم الانسان وهو الحيوان الناطق
فان مفهومه عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين واما قيد مفهوم الكلي
مع
والجزئي بالتصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة
فيلزم ان لا يكون ذلك الكلي كليا بل يلزم ان يكون جزئيا
بالنظر الى الخارج كواجب مثلا فانه بالنظر الى الخارج جزئي وبالنظر الى الذهن
تصور
كلي فان الدليل الخارجي مقطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمتنع صدقه
اي اهل الشرع
على كثيرين والا لم يعتقد الى دليل في اثبات الوحدانية فوله والكلي اما ذاتي
اي وجوب الوجود
او ان كان مانعا عن صدق على كثيرين عند العقل
الخ اقول الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة
جزئياته اولا يكون كذلك فان كان داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان
اعم من ان يكون بسيطة او نوعية
بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه مركبا
اي مفهوم الانسان ويقيده قولنا الجوهر النامي الحساس والناطق كما لا يخفى
من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس فانه مركب من الحيوان والصاهل
اي المفهوم الفرس
وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي
اي الكلي
كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي
اي الافراد الانسان

في جواب ما هو قولاً ذاتياً قوله كلي زائد والطائل بحته وقوله مقول جنس سؤال
(أي مقول مطلق لمقول)
الكليات الخمس والجزئيات كما مرّ وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كما مرّ تحقيقه
(بياء هل)
الجزئي اعني مقولاً على واحد مشخص وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع للكونه
مقولاً على كثيرين متفقين بالحقايق ووقع في جواب ما هو قولاً ذاتياً يخرج الكليات
الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي مقولاً في جواب
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً فهو نوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني
زيداً وعمراً وبكراً وغيرهم لان اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم عما
هم كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل عن
زيد فقط كان الجواب الانسان ايضاً لانه تمام الماهية المختصة بزيد المتفقين
انه اعني النوع يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً وبرسم
(مثل زيد وعمرو)
النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو
(أي بالعوارض)
ووقع كلي زائد كما مرّ وقوله مقول جنس سؤال للكليات والجزئيات ووقع على كثيرين
(أي كزيد وعمرو وبكر)
يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع
(الانسان مثلاً)
(زيد)
انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق وانما قال مختلفين بالعدد لكونهم افراداً مختلفة بالعوارض

والشخصان وقوله في جواب ما هو يعم الثلثة الباقية المذكورة وهي
بعضها البيض وبعضها السود
الحصة والفصل والعرض العام
كان الذات غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته
وهو اعم المقول في جواب اي شئ هو في ذاته مما يميز الشئ عما يشاركه
جواب وان كان الذات
في الجنس فهو فصل ولو قال او في الوجوه ايضا كان التعريف اشمل لدخل فيه
بعض افراد الجنس
الحاصلة المركبة من امرين متفقين بين او من امور متفقة متفقين الا
الله تعالى اكتفاء باجل بناء على بطلان تركب الحاصلة من امرين متفقين
او امور متفقين ولقائل ان يقول في هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في
التعريف وفيه لك ان اعني ما يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة
الى الانسان فانه اعني الناطق ما يميز الانسان عما يشاركه في الجنس كالفرس
والبغل والبقر وغيرها من الحيوانات لانه اذا سئل عن الانسان بانه شئ
هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال بانه شئ هو في ذاته
انما يطلب به ما يميز الشئ عن غيره وكل ما يميز الشئ عن غيره يصلح جوابا
فالناطق يصلح جوابا لتميز الانسان عن غيره ويرسم اي الجواب
اي الفصل بانه كلي يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته قوله
كلي جنس شامل للكليات الخ وقوله يقال على الشئ في جواب اي شئ

فيها فهو جنس فان كان خارجا
منها

هو بخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقال لان وجوب
ماهو لان وجواب اى شئ هو هو ذاته والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا
وقولنا في ذاته اى في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت غيرة للشئ لكن
لا في جوهره وذاته بل في عرضه قولنا او اما العرض فاما لازم
او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عنها
والاول هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني العرض
المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد منهما اى من العرض اللازم و
المفارق اما خاصة واما عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط
فهو خاصة كالضاحك بالقوة والضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك
بالقوة عرض لازم لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي
ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهية الانسان
مختص بها ويرسم اى الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة
فقط فولنا على ما تحت حقيقة واحدة كالانسان فانه كلي مركب من حيوان
وناطق وقولنا على ما تحت حقيقة واحدة احتراز عن الكليات الخمس وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام
لكونهما مقولين على ما تحت حقايق مختلفة وقولنا عرضيا يخرج
النوع والفصل لانهما مقولان على ما تحت حقيقتهما تسالا عرضيا وان لم

الكليات اما نوع واما جنس واما
فصل لان الكليات فاما ان يكون تمام
ماهية الشئ او داخلا فيها او خارجا
عنها فان كان تمام ماهية الشئ
فهو نوع فان كان تمام ماهية داخل
فهو اما اعم او اخص فان كان اخص
فهو خاصة فان كان اعم فهو عرض عامة
الكليات اما نوع واما جنس
واما فصل واما عرض خاصة واما عرض عامة

يختص كل واحد من العرض اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقايق
فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والمتفكر بالانسان او غيره من
الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات
غير مختص بماهية واحدة والمتفكر بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهيات ما
غير مختص بحقيقة واحدة ويرسم العرض العام بانه كلي يقال على ماهيات حقايق
مختلفة فقولنا عرض جنس قولنا كلي زائدة ككل مرغوب وقولنا يقال على ماهيات حقايق
مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة
فقط وقولنا عرض يخرج الجنس لانه قولنا ان لا عرض وكون هذه التعريفات
لكليات رسوما بناء على ما كان ان يكون ماهيات اخر وراء تلك المفهومات التي
ذكرناها مدونا متروكا لها الآن المناسب في ذكر التعريف الذي هو الحد
والرسم ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم قال
الشارح اذ العلم بتقسيم الحد في قسمين احدهما القول الشارح
والاخر حجة انه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب
التصوري فهو قول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم موصلا الى
المطلوب التصديقي فهو حجة واذا عرفت هذا فنقول من كل المطلقات
المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او رسما

لانه

لانه اما ان يكون بالذات بيّنا او بالوضع فان كان الاول فهو الحد وان كان
الثاني فهو الرسم والحد قول دال على ماهية الشيء كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
والرسم على ماهية الشيء بخواصه الرسم كما سنبينه وهذا فريق الحد وقيل لم يجز
تعريفه لئلا يلزمه التسلسل قلنا لو لم نعرف الاسماء لزم التسلسل عند الحد ثم الحد كان
وجوه الوجود ثم الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص والحد التام
هو الذي تركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
فان كل واحد من هذين الامرين فيما اذا جوابه الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد
التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو كونه مشتملا على الذاتيات مانعة
عن دخول الغير فيه اما كونه تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها والحد الناقص
هو الذي تركب عن جنس البعيد للشيء وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب عنه بانه جسم ناطق
كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض
الذاتيات والرسم ايضا ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو
الذي تركب من بعض جنس الشيء القريب وخاصته الازمة كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان اما مركب كونه رسما فلان رسم الدار انما يشرح بها ولما كان
هذا التعريف بالخاصة الازمة التي بها اشرح انا والشيء كان تعريفا بالاشرح
وهو الرسم واما كونه تاما فلتحقق المغايرة بينه وبين الحد التام من جهة

انه وضع فيه الجنس القريب فقيد بامر مختص بشئ واحد كالرسم الناقص فهو الذى
تبرز عنه عرفيات التى تختص جملتها بحقيقة واحدة اذ كل واحد منها اذا يختص بحقيقة
واحدة كقولنا فى توقيعات الزمن انه عاش علقه وهو غريق الاظفار باطل وهى
البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور العرفية مختصة بالانسان
وان لم يختص بها كل واحد منها لوجود البعض منها فى غيره ايضا احاكه ناقصا فلما
مر ان الحاجة الارشدة هو اخراج الشئ فيكون توقيعا بالاشارة الذى هو الرسم احاكه ناقصا
ناقصا فلو ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى تتحقق اى تتبين بل الرسم التام كتحققها
بين الرسم التام والحد التام فزال القضايا آه اقول لما فرغ من قول الشارح شرع فى
الحجة وهى القضايا اى مرتبة الموصلة الى اكتساب التصديق والعقيدة قوله يصح ان
يقال القائل انه صادق فيه اى فى قوله او كاذب فيه وهو الذى سميه بعضهم خبرا او يقول
هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما فى القضية الملفوظة او مفهوما كالقيام مركبا كما فى
فى القضية المعقولة وهو اولى لقول من يناول الاقوال التامة والناقصة وقوله
يصح الذى يقال القائل انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرج به الاقوال الناقصة
والانشائية كالامر والنهى والاستفهام وغيرها وهى القضية تنقسم الى قسمين
احدهما حملية والاخرى شرطية لان المحكوم عليه والمحكوم به فى القضية ان كانا مفردين
فالقضية حملية والا فشرطية ومثال الحملية كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وفيه
نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين فى الحملية كما يقال زيد ابوه قائم وان

فن منطق ده باب
تقسيم ده جمع كلمه
ما فوق الواحد مراد در

ولو قال ان انحلت القضية الى قضيتين فهي شرطية والا فحملية لكان اصوب

كما علمت فالقضية شرطية والشرطية اما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لا صدق لها على تقدير صدق قضية اخرى وهي موجبة ان حكم
فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود او سالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى
كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي
يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي بينهما ايجابا فالقضية
منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي
سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
فقد والجزء الاول اي اقول والجزء الاول اي المحكوم عليه القضية الحملية سمي موضوعا لانه انما
وضع ان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني اي المحكوم به منها سمي محمولا لانه انما وضع لان
يحمل على الشيء والنسبة ترتبط بها المحمول بالموضوع يسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء
الاخير ولا بد منه في القضية لانه جزء آخر منها والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى
مقدما لتقدمه على الثاني في الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وهو هنا
لتلو بعض التبع فقد فالقضية اما اقول تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة لان
تلك النسبة ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة
كقولنا زيد كاتب ان كانت حكما بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا

زيد ليس بكاتب فرد وكل واحد منهما آه افراد وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة
اما ان يكون مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة لانه اذا كان الموضوع
في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرناه مثال الموجبة والسالبة
نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة فلان محمولها موضوعها شخصا
معينا وقد يعبر لها بشخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها
اي موضوع القضية من الكلية والجزئية فالقضية محصورة وسورة واما كونها
محصورة فلحكم افراد موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي
هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع عامة لها ومحيطا بها والسور مأخوذ
من سور البلد فكما ان بحصر البلد تحت كل فرد من افراد الموضوع ونعني بالمحصورة
اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى كلا التقديرين اما بالايجاب او
بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية موجبة كقولنا كل انسان كاتب او
سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب والسور في الكلية الموجبة كل وفي
الكلية السالبة لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي ان كان الحكم
في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مرة موجبة كقولنا بعض الانسان
كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية
الموجبة لفظ بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة ليس كل وليس بعض وبعض

ليس

٧ فما جزئيا بل يكون كليا فان يتعين كمية الموضوع

ليس كقولنا كل حيوان باطق وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن الموضوع
فى القضية شخصا معينا وان لم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية
شيء مرتبة فى الانس فى حصرا لبرهان سيان كمية الافراد التى حكم عليها فافهم
كانت القسمة مشتملة كى تشمل الشرطى فانه لا يقال ان القضية الطبيعية
خارجة عنها فلا يصدق الحصر انا نقول الكلام فى القضايا المعتبرة فى العلوم
والقضية الطبيعية ليست معتبرة فى العلوم لعدم انتاجها فى الاصلا صطلاحى
فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار قوله والمتصلة اما لزومية او اتفاقية
لما فرغ
عن تقسيم الحملية شرع فى تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما
الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية والاخر اتفاقية لانه ان
كان صدق التالى فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما تقتضى وجود
المقدم توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا ما بسببه
يستلزم المقدم التالى كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية فكقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة مستلزم لوجود
النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فكانت الشمس طالعة
فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان زيد

ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان صدق الثاني في المتصلة على تقدير وقوع صدق المقدم
لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كانت
الانسان ناطقا فالطائر ناهقا فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية
الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار بل توافق الوقائع
على سبيل الاتفاق فيهما واما الشرطية المتصلة فقد الى ثلثة اقسام حقيقة ومانعة
الخلو لانه ان حكم في القضية المتصلة بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب
معا فالقضية متصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه حكم في هذه
القضية بامتناع اجتماع الزوجية والفردية على عدد واحد وبامتناع ارتفاعهما
عنه واغا سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزء
بين الآخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب جميعا وهذا لا يكون
حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط
فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في هذه القضية با
لتنافي بين الحجرية والشجرية في الصدق فقط لا في الكذب بجواز ان يكون الشيء
لا حجرا ولا شجرا بل يكون انسانا وانما سميت هذه مانعة الجمع لامتناع ما عدا منع
الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب

فقط

فقط اى لا فى الصدق فالقضية حافية الطرفين كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر اما ان لا يغرق
فانه حكم فى هذه القضية بالتنافى بين ان لا يكون فى البحر وبين ان يغرق لا بين ان
يكون فى البحر وان لا يغرق فجاز ان يكون فى البحر وان لا يغرق وانما سميت حافية
الطرفين لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها فى الكذب ز وقد يكون المنفصلات اه ا
المنفصلات المذكورة تتركب كل واحد منها من جزئين غالبا كما مر اى المنفصلة ا
الحقيقة وحافية الجمع وحافية الخلو وقد تتركب عن اكثر من جزئين اما الحقيقة
المنفصلة الحقيقة فكقولنا العدد اما زيد او ناقص او مرو فانه حكم فيها بان هذه
الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن احدها وفيه نظر لان عين احد اجزاء
الحقيقة يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب
الحقيقة من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف لانه فى المثال المذكور وهو قولنا
العدد اما زيد او ناقص او مرو يلزم ان يستلزم كونه زيدا كونه غير ناقص
ويستلزم غير ناقص كونه مرويا وينتج عن هذا ان يستلزم زيدا
كونه مرويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف و
ايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
كونه غير مرويا وينتج من هذا ان يستلزم غير زائد كونه غير مرويا وقد كان
بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف بل الحق ان الحقيقة

قد تركب عن جملية ومنفصلة كقولنا هذا العدد اما ان يكون موجبا لذلك العدد او
زايدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قولنا او زايدا عليه او ناقصا عنه منفصلة
والجزء الاول جملية واصل هذا العدد اما موجب لذلك العدد وغير موجب لكل اذا
لم يكن موجبا كان زايدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة موجبة
تلك الجملية اقتضت سلامها وظن انها مركبة عن ثلثة اجزاء وليست بالحقيقة مركبة
من الجملية والمنفصلة كما عرفت هذا فلا تتركب الحقيقة الا من جزئين وكذا مانعة
الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب عن ثلثة اجزاء فصاعدا ولبيانها طول
الكلام لا يليق في هذا المختصر فليطلب في المطولات قوله التناقض اول من اصطلاحات
المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي لذاته ان يكون احدهما اي احد القضيتين صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب
والسلب اختلافا فيجب يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
في نفس الامر على حسب الواقع فقولنا اختلاف بمنزلة قولنا لاختلاف الواقع بين
قضيتين وموجبة وسالبة وقولنا قضيتين يخرج الاختلاف الواقع
بين غير القضيتين فانه لا يسمى في العرف تناقضا وقولنا بالايجاب
والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكمية

والجزئية

كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او ليس هذا ما زوج او فرد

والجزئية والاختلاف بالعموم والتخصيص وغيرذلك وقوله يحيث يقتضي ان يخرج الاختلاف
بالايجاب والسلب لكن لا بحيث ان يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى نحو
زيد كاتب وزيد ليس بكاتب لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لكن لا لذاته كذلك الاختلاف
بل بواسطة نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما ليس بالقضيتين
انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة
قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون
ذلك بواسطة لا لذاته ولا يتحقق ذلك الا اذا القضيتان الان بينهما يقع التناقض
لا يخرج ان يكون مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانت مخصوصتين
فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدة الاول وحدة الموضوع
لانهما لو اختلفا في هذه الوحدة لم يتحقق التناقض بينهما لجواز صدقهما حقا وكذا
بهما كقولنا زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثانية وحدة المحمول فانهما لو اختلفا
فيها لا يتناقضا فيهما عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك والثالثة
والاحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم
مفرق للابصار بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للابصار بشرط كونه اسود و
الرابعة وحدة الكل والجزء لانهما اذا اختلفا في الكل والجزء لم يتحقق تناقض

كالمحصورات والمهملة
كقولنا كل انسان حيوان
والانسان ليس بحيوان

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

كقولنا الزنجي اسود في بعض الزمان ليس باسود في كله والاتحاد وحدة الزمان اذ لو
اختلفتا فيها لم يتناقضا كقولنا زيد قائم الليلة وزيد ليس بقائم نهارا والاولى
وحدة المكان لانها عند اختلافهما فيها لم يتناقضا كقولنا زيد جالس على السرير
وزيد ليس بجالس على البواري ووحدة الاضافة لانهما اذا اختلفتا
فيها لم يتحقق التناقض كقولنا زيد اب لعمرو وزيد ليس بابن لبكر والشرط
وحدة القوة والفعل لانها اذا اختلفتا فيهما بان يكون النسبة في احدهما
بالقوة والاخرى بالفعل لم يتناقضا كقولنا الطرز الدين مسكر اي بالقوة وليس
في الدن ليس بمسكر اي بالفعل واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين
اذا كانت احداهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة جزئية واذا
كانت سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية
اعني السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
ونقيض السالبة الكلية اعني الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان
بحيوان وبعض الانسان حيوان وليست هذه السبعة في المحصورات والحق
ان يراد بالمحصورات اي قولنا ونقيض الموجبة الكلية آه ههنا لبيان موضعه وانما
كان بموضعه بعد تحقق المحصورات وذكر المحصورات آه اذا كانت القضيتان
المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما

في الكمية ان في الكلية والجزئية بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما
يكون بعد اتفاقهما في الوحدات الثمانية المذكورة فلو قيد بقوله في الكلية الكمية
بقولنا ايضاً لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما في الوحدات
المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما
في الكلية والجزئية لان الكليتين قد يكونان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء
من الانسان بكاتب والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب
وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية اي الكلية وبالعكس
نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية والا كانت النقيضتان مرتفعتين فحكمهما
حكم المحصورتين لان المهملات في المحصورات في الحقيقة من حيث انها في
قوة الجزئيات قوله العكس اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية ان كون العكس
وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء
الكيف اي السلب والايجاب اي اذا كان الاصل موجبا كان العكس ايضا
كذلك وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء الصدق
والتكذيب اي كان الاصل صادقا بأي وجه كان العكس ايضا كذلك
وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما مر ادعنا ان نتعقب قولنا كل انسان

حيوان جعلنا جزء الاول ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض الحيوان انسان
واذا اردنا ان ننعكس قلنا لاشيء من الانسان بحجر فلا شيء من الحجر بانسان
ولو قال الملحق العكس هو جعل جزء الاول من القضية ثانيا وجزء الثاني اولا
لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا
اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف المذكور عكس الشيء وانما
اعتبرنا بقاء الكيف والايجاب لانهم يتبعوا القضايا ولم يجدوا بقاءها في الاكثر
بعد جعل المذكور صدوقه لازمة الاصل الاحوافقة لها في الكيف والايجاب وانما
اعتبرنا بقاء التصديق الملزوم بدون صدق الازم وصدق الملزوم بدون
صدق الازم لان العكس لازمة القضية اذ لو فرض صدق ما يلزم صدق العكس والا
لم صدق الملزوم بدون صدق الازم وصدق الملزوم بدون صدق الازم مستحيل
ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب الازم فانا قولنا كل حيوان
انسان كاذب مع صدق عكس الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول
الملحق التكذيب لا يكون بحال الا خطأ قوله والموجبة الكلية لا تنعكس اه اقول
القضية الكلية التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان ينعكس موجبة كلية بل يلزم ان
ينعكس موجبة جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلما ينقض عادة يكون المحمول

فيها

فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم
وهو محال مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان
والا لزم ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان الذي هو الاعم وهو
محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا معينا موصوفا
بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا
هذا اذكره الطرفي تعليل انعكاسها جزئية والاولى في ان يقال اذا صدق كل انسان
حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الحيوان بانسان فيلزم التنافي بين الحيوان والانسان فيصدق ليس بعض
الانسان بحيوان وقد كان اصل كل انسان حيوان هذا خلف او نقض ذلك التقيض
لان الاصل ينتج سلب الشيء وهو محال المطلوب هكذا نقول كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج من الشكل الاول ولا شيء من الانسان
بانسان وهو محال قوله والموجبة الجزئية اه اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا
تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية الموجبة تنعكس السالبة الكلية وهنا كالحجة
التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض
الانسان حيوان لانا نجد هنا شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان وهو

ذات الانسان فيكون المعنى بعض الانسان حيوان او فتقول تقدير صدق قولنا
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه
وهو لاشئ من الانسان بحيوان ويلزم منه لاشئ من الحيوان بانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم
سلب الشئ عن نفسه مر قوله والبتة الكلية اه اقول البتة الكلية يلزم ان تنعكس
بتة كلية وذكر انفا ان البتة الكلية بين بنفسها فاذا صدق لاشئ من
الانسان بحجر يلزم ان يصدق لاشئ من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض
الحجر انسان وتنعكس قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشئ من الانسان
بحجر هذا خلف او نضم هذا النقيض وهو بعض الحجر انسان الى الاصل ينتج
سلب الشئ عن نفسه هكذا نقول بعض الحجر انسان ولاشئ من الانسان بحجر ينتج ان كل
الاول بعض الحجر ليس بحجر وهو محال لصدق قولنا كلما هو حجر فهو حجر دائما بالضرورة
قوله والبتة الجزئية اه اقول والبتة الجزئية لا يلزم ان تنعكس سالبة جزئية ازوما
والا ينتقض عادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض
الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص فانه محال لان كل اخص يستلزم الاعم
فاذا قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق

على

عمرو وهو بعض الانسان ايكون الحيوان الاعم صدق تعريفه وهو كل انسان حيوان والا
يوجد الكلي بدون ابراز وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه يصدق العلم في بعض
المواد مثلا يصدق بعض الانسان ايجب فيصدق عمرو ايضا وهو بعض الحيوان ليس
قوله القياس اما اقول المطلب الاعلى والمقصود الاقصى من الاصطلاحات المنطقية به
المذكور القياس وسموه بانه قول مؤلف من الاقوال متى سلمت لزم عنها اي عن تلك
الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قياس مركب
من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما قول آخر وهو العالم الحادث والمراد من القول
اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد لينتظم والا
لم يكن القياس المؤلف من قولين والقول القياس المؤلف من اقوال ما فوق اثنين فالقول
الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كالمستوى وعكس تقيضه
قوله متى سلمتا يشعر بانه لا بد من تسليم الاقوال لا بد من ان يكون مسلمة في نفس الامر
ان يكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف القياس
المؤلف الذي يكون مقدماته صادقة كما مر والقياس الذي يكون مقدماته كاذبة
كقولنا كل انسان حجر وكل حجر فرس ينتج قولين وان كانا كاذبين
في نفس الامر انتهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان كل انسان حمار وقوله لزم عنها يحترز به

عن الاستواء والتحلل لانتهاء وان سلم صحة حاشيتها لكن لا يلزم عنها شيء آخر لامكان التخلف

في مدلولها عنها وقوله لذاتها يحترز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم

قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كهذا القياس الى وآخره وهو عاير كب

من قولين بحيث يكون متعلق شكل اولاها موضوع الاخر كقولنا آمر وواجب

وكل مأمور به فان هذين القولين يستلزمان ان يكون آمر واجب

لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كان مأمور الامر وجوده للشيء

مأمور لذلك الشيء واعا قال في اقوال ولم يقل مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة

قد عرفت بانها ما جعلت جزء القياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت

هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور وهو فاسد اما اقترانه اه اقول القياس ينقسم

الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه اما ان يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا

في القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث

وكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا

فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين

النتيجة او نقيضها مذكورا لا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود او نقول لكن

النهار

النهار ليس موجودا فالشمس ليست بطالعة واما سلب الاول اقترانه لكون اطرافه
مقترنة غير مستثناة واما سلب الثاني فاستثناء لاشتماله على اداة الاستثناء
والمراد هو كون شيء بين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في القياس سواء كان يكون
طرفا لها او طرف نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة قوله والمكرر
بين معه في القياس آه اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس
فصاعدا اما ان يكون حدا اوسط للتوسط بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او
محمولا او مقدما او تاليا وقد مر مثالها سابقا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه
اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر
لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة هو مقدمة القياس
التي فيها الاصغر يسمى الصغرى لاشتمالها على الصغرى فتكون ذات الاصغر وهذا
ليس الاصغر الصغرى والمقدمة منها التي فيها الاكبر يسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر
فيكون ذات الاكبر وهذا ليس الاصغر الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب
والسلب وفي الكلية والجزئية تسمى قرينة وقد مر تذكر الخص هذا وهذه التأليف
الى الاربعة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى يسمى شكلا والاشكال اربعة لان
الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وكل

جب وكل ب آ وكل ج آ وان كان بالعكس اى وان كان موضوعا فى الصغرى
ومحمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع فكل ج ب وكل آ ج وينتج بعض ب آ وان
اى حد الاوسط موضوعا فيهما اى الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث فكل
ج ب وكل ج و وينتج بعض ب و وان كان اى حد الاوسط محمولا
فيهما اى فى الصغرى والكبرى فهو الشكل الثانى فكل ج ب ولا شئ من آ ب
فينتج لا شئ من ج آ فهذه الاشكال الاربعة مذكورة فى المنطق قوله الشكل الرابع
الخ اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع
جدا لانه لا يستحصل المطلوب الا بالتعسف انما يستخلص بالاشكال الباقية بالتيسير
ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية الى الثانى
والثالث والرابع مرة عند الاحتياج الى الشكل الاول لانه اقرب اليه
والذى لطبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الا مرة الى الشكل الثانى الى الاول
لانه اقرب الباقيين اليه بحث ركنه اياه فى صغراه وهى اشرف مقدمتين لاشتمالها
على موضوع المطلب الذى هو اشرف من المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثانى
انما ينتج اذا كانت مقدماته اى الصغرى والكبرى فيه مختلفين بالايجاب و
السلب اى اذا كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة والا لكان انما موجبتين

او

او سالبتين وانما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا اوجبتين فلانه
يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ينتج وهو كل
انسان ناطق الحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان
الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر
ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شيء من
الناطق بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب
والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل الثاني والا اختلاف
النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الانسان فرس كان الحق الا
يجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب بناء على تقدير ايجاب الكبرى واما
على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان وا
لحق الايجاب واذا قلنا بعض الجسم ليس بحيوان كان الحق السلب وقد ذكرنا ما لهذا
الشرط وقوله والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم آه اقول لما كان الشكل الاول
من بين الاشكال الاربعة اصلا والباقية مردودة اليه عند الاحتياج ولهذا اما
جعل معيار العلوم اولا الاول كما اورده هنا مع ما فيه من قرب النتيجة دون غيره بالجعل
وستولى قائلا لينتج منه الخط وتوطئة لتقرير الباقية وقربه النتيجة اربعة ان
القسمة العقلية تقتضي ان يكون ستة عشر فسقط منها اثنى عشر كما بين في الطول

وبقي اربعة اضرب والضرب الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة
موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث و
الضرب الثاني هو ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة لا شيء من
الجسم بقديم والضرب الثالث هو ان يكون موجبتين والصغرى موجبة جزئية
والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض
الجسم حادث والضرب الرابع ان يكون موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة
سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض
الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل
الاول والاختلاف في النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء من الانسان
بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واما ابدالنا الكبرى بقولنا وكل فرس
صاهل كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض
الحيوان فرس والحق السلب واذا قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب
قوله والقياس الاقتراني الخ اقول لما فرغ المصنف من القياس من قبيل الاقتراني والآن
شرع في الاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي الثنائي يتركب فقال القياس الاقتراني
اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين

كقولنا

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

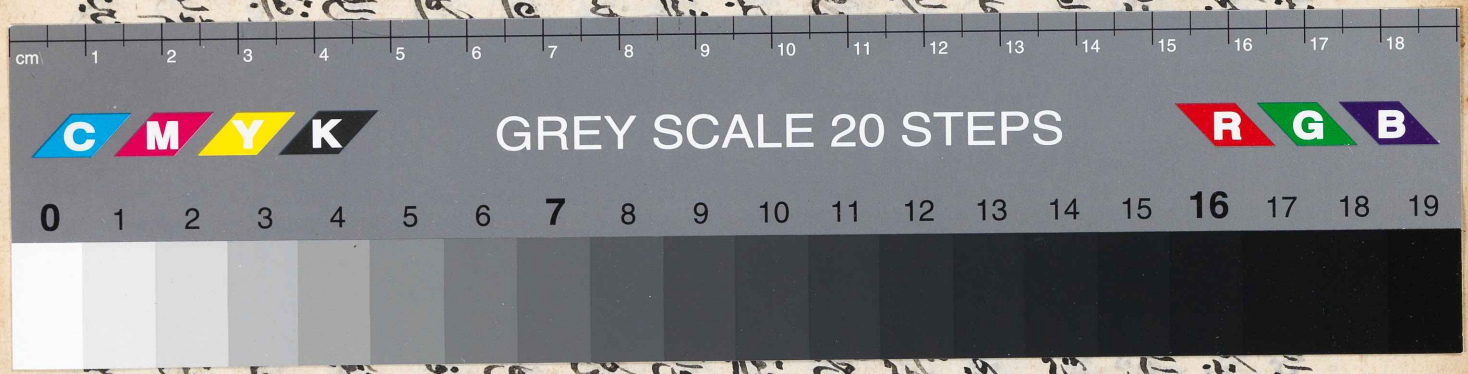

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE - BUDAPEST -
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA